

القرار ١٦٨٦ (٢٠٠٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٤٦١، المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه
٢٠٠٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة، ولا سيما القرارات ١٥٩٥ (٢٠٠٥) المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، و ١٦٣٦ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، و ١٦٤٤ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ١٦٦٤ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، و ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، و ١٥٦٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤،

وإذ يعيد التأكيد أنه يدين أشد الإدانة عملية التفجير الإرهابية التي وقعت في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وكذلك جميع الهجمات الأخرى التي وقعت في لبنان منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وإذ يعيد أيضا التأكيد أنه لا بد من محاسبة جميع الضالعين في هذه الهجمات على جرائمهم،

وقد درس تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة (S/2006/375) ("اللجنة")، المقدم عملا بالقرارات ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥)،

وإذ يثني على اللجنة لما اضطلعت وما زالت تضطلع به من عمل ممتاز يتسم بالاعتدال المهني، في ظل ظروف صعبة لمساعدة السلطات اللبنانية في التحقيق الذي تجريه في هذا العمل الإرهابي من جميع جوانبه، وإذ يحيط علما باستنتاج اللجنة أن التحقيق لم يُنجز بعد، رغم التقدم الكبير المحرز،

وإذ يحيط علما برسالة رئيس الوزراء اللبناني المؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام (S/2006/278) التي طلب فيها تمديد ولاية اللجنة لفترة إضافية مدتها سنة



واحدة بدءاً من ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وإذ يلاحظ توصية اللجنة بالموافقة في هذا الصدد،

وإذ يشير إلى طلبه إلى الأمين العام في القرار ١٦٤٤ (٢٠٠٥) بأن يقدم توصيات تتعلق بطلب الحكومة اللبنانية توسيع ولاية اللجنة لتشمل الهجمات الإرهابية الأخرى التي ارتكبت في لبنان منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤،

ورغبة منه في الاستمرار بمساعدة لبنان في البحث عن الحقيقة وفي محاسبة جميع الضالعين في هذا الهجوم الإرهابي،

١ - يرحب بتقرير اللجنة؛

٢ - يقرر تمديد ولاية اللجنة إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧؛

٣ - يؤيد استعداد اللجنة، بأن تواصل، متى ارتأت ذلك مناسبا ومنسجما مع ولايتها، مد السلطات اللبنانية بالمساعدة التقنية في تحقيقاتها في الهجمات الإرهابية الأخرى التي ارتكبت في لبنان منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ويطلب إلى الأمين العام أن يزود اللجنة بما يلزم من دعم وموارد لهذه الغاية؛

٤ - يطلب إلى اللجنة أن تواصل تقديم تقارير إلى المجلس عن التقدم المحرز في التحقيق بشكل فصلي، أو في أي وقت آخر تراه مناسبا؛

٥ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.